

Distr.: General
10 August 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لاستعراض جميع جوانب
مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد
الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية

جنيف، 19-23 تشرين الأول/أكتوبر 2020

البند 13 من جدول الأعمال المؤقت

استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

يوفر الأونكتاد بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمو، وكذلك إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك حسب الطلبات المقدمة إليها، واحتياجات البلدان والاقتصادات المعنية، والموارد المتاحة. ويشمل ذلك المساعدة الوطنية والإقليمية في صياغة القوانين والمبادئ التوجيهية للسياسات، وكذلك أنشطة بناء القدرات المتصلة بتنفيذ سياسات المنافسة وحماية المستهلك، في المنظور الطويل الأجل، بما يتماشى مع مجموعة الأمم المتحدة للمبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن حماية المستهلك، وطلبات مؤتمر الأمم المتحدة السابع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية. وتجمع هذه المذكرة الاستعراضات السنوية لأنشطة أمانة الأونكتاد في مجال بناء القدرات والتعاون التقني المقدمة إلى اجتماعات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلكين المعقودة في الفترة بين عامي 2016 و2019. ويتناول الفصل الأخير من هذه المذكرة أنشطة التعاون التقني المتوقعة بناء على استراتيجية جديدة للأونكتاد في مجال المنافسة وحماية المستهلك.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-10587(A)



* 2 0 1 0 5 8 7 *

أولاً - مقدمة

1- طُلب إلى أمانة الأونكتاد، في القرار الذي اتخذه مؤتمر الأمم المتحدة السابع المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، والمعقود في تموز/يوليه 2015، مواصلة التعاون التقني من أجل تلبية احتياجات البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والبلدان النامية غير الساحلية والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلياً والمعرضة للمخاطر والاقتصادات الصغيرة؛ والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية⁽¹⁾.

2- وطُلب إلى أمانة الأونكتاد أيضاً استعراض أنشطة التعاون التقني؛ والتركيز على فعالية الكلفة والتكامل والتعاون بين مقدمي الخدمات والمستفيدين؛ وتحديد القضايا والمجالات ذات الأولوية في قوانين وسياسات المنافسة؛ وتوسيع نطاق البحث عن مانحين محتملين وتعبئة الموارد⁽²⁾.

3- ووُضعت خطة عمل بشأن سياسات المنافسة، أقرها مؤتمر الأمم المتحدة الاستعراضي السابع، بناء على خبرة الأونكتاد فيما يتعلق بتنفيذ أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات في البلدان النامية. ولضمان التأييد والالتزام، تُحطَّط جميع الأنشطة وتُنقذ بالمشاركة النشطة للوكالات المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك، فضلاً عن الشبكات الوطنية والإقليمية والعالمية الأخرى، في البلدان المستفيدة، حسب الاقتضاء. وتشكّل سياسات المنافسة وحماية المستهلك مواضيع متقاطعة بالنسبة للأسواق، وهي تهدف إلى المساهمة في تهيئة أوضاع اقتصادية مستقرة وتعزيز القدرة التنافسية ودعم تنويع التجارة وحشد الاستثمارات المحلية والأجنبية وتحسين البنية التحتية الأساسية. وينصبّ التركيز على تنمية القطاع الخاص كأداة لتعزيز النمو والحد من الفقر.

4- وفي السنوات الأخيرة، سُجل قلق متزايد إزاء تأثير الاقتصاد الرقمي على التجارة الدولية والتنمية. وتشير الاتجاهات الجديدة في السوق إلى تطور ملحوظ للتجارة الإلكترونية وانتشار المنصات الرقمية الكبيرة بشكل ما فتى يزداد أهمية. ويولي الأونكتاد أهمية خاصة لهذه النماذج الجديدة من الأعمال التجارية التي تتميز بتوسعها السريع وتطورها التكنولوجي. وفي السنوات المقبلة، سيكون الاقتصاد الرقمي أحد المواضيع الرئيسية التي سيعالجها الأونكتاد في أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية⁽³⁾.

5- وفي هذا التقرير، تُلخَّصُ وتحلَّلُ أنشطة أمانة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية في الفترة من عام 2015 إلى عام 2020؛ ثم تُقترح استراتيجية جديدة للأونكتاد بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال المنافسة وحماية المستهلك للسنوات الخمس القادمة، وذلك في ضوء استعراض الأنشطة السابقة.

(1) TD/RBP/CONF.8/11، الفصل الأول، الفقرة 10.

(2) المصدر نفسه، الفقرة 11.

(3) انظر مثلاً، الوثيقة TD/B/C.I/CLP/54، والأونكتاد، 2019، تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2019: استحداث القيمة واغتنامها - آثارهما على البلدان النامية (United Nations publication, Sales No. E.19.II.D.17).

ثانياً - إطار بناء القدرات والمساعدة التقنية

ألف - ولاية الأونكتاد في مجال قوانين وسياسات المنافسة

- 6- يعود تاريخ ولاية الأونكتاد في مجال قوانين وسياسات المنافسة إلى اعتماد مجموعة الأمم المتحدة لمبادئ المنافسة في عام 1980⁽⁴⁾. وتؤدي هذه المجموعة دوراً مهماً في التشجيع على اعتماد وتعزيز القوانين والسياسات في هذا المجال على الصعيدين الوطني والإقليمي.
- 7- وقد جرى التأكيد على ذلك في وثيقة مافيكيانو نيروبي، التي اعتمدها الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقودة في تموز/يوليه 2016⁽⁵⁾.

باء - ولاية الأونكتاد في مجال قوانين وسياسات حماية المستهلك

- 8- اعتمدت الجمعية العامة في قرارها 186/70، المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015، مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك بصيغتها المنقحة التي بات نطاقها الموسع يشمل مجالات جديدة وأنشئ بموجبها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك في إطار إحدى لجان مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، ليؤدي دور الآلية المؤسسية الدولية للمبادئ التوجيهية. وقد منحت الأونكتاد ولاية رسمية في هذا المجال. ويتناول الفصل السادس من المبادئ التوجيهية المنقحة (الفقرات من 79 إلى 94، من مرفق الوثيقة A/RES/70/186) مسألة التعاون الدولي بشكل مستفيض، ويوصي الدول الأعضاء بالتعاون وتعزيز بناء القدرات وتيسيره.

ثالثاً - استعراض الأنشطة المنفذة بين عامي 2015 و2020

- 9- وفقاً للولايات المذكورة أعلاه، يقدم الأونكتاد طائفة واسعة من خدمات المساعدة التقنية، مثل المساعدة في إعداد واعتماد و/أو تنقيح و/أو تنفيذ قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك، وبناء القدرات المؤسسية من أجل إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك إنفاذاً فعالاً، وكذا زيادة وعي أصحاب المصلحة بمسألة المنافسة وحماية المستهلك. ويقدم الأونكتاد المساعدة التقنية أيضاً في إطار متابعة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك.
- 10- ويتناول هذا الفصل بإيجاز أنشطة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات في الفترة بين عامي 2015 و2020 على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك تقييم أثر تلك الأنشطة.
- 11- وتجدر الإشارة إلى نقطة مهمة هنا، وهي أنه ينبغي تقديم أنشطة المساعدة التقنية على أساس متواصل وشامل، بما يتماشى مع مرحلة التنمية، وكذلك على أساس مخصص. وينبغي دائماً استكمال الخدمات الاستشارية القانونية والاقتصادية بحلقات دراسية أو حلقات عمل لمناقشتها. وينبغي أن تُعرض توصيات استعراضات النظراء الطوعية وتناقش في الحلقات الدراسية وحلقات العمل، ثم أن يُقيم امتثالها من قبل البلدان المستعرضة. وترد أدنى هذه الوثيقة بعض الأمثلة على هذه الأنشطة.

(4) الوثيقة TD/RBP/CONF/10/Rev.2.

(5) انظر الوثيقة TD/519/Add.2، الفقرتان 69 و76(خ).

ألف - الأنشطة على الصعيد الوطني

- 12- على الصعيد الوطني، ساعد الأونكتاد في صياغة وتنقيح وتنفيذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك في الولايات القضائية التالية: ألبانيا (2016)، الأرجنتين (2017)، بربادوس (2019)، بيلاروس (2019)، بوتان (2019)، كابو فيردي (2018)، كمبوديا (2018)، كوت ديفوار (2016)، إثيوبيا (2011)، وجورجيا (2017)، وغواتيمالا (2019)، وناميبيا (2015)، وباراغواي (2015)، وبيرو (2019)، والجمهورية الدومينيكية (2018)، وأوروغواي (2018)، وفييت نام (2016)، وزمبابوي (2016) والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (2019)، بشأن قانون المنافسة؛ والأرجنتين (2019)، وبوتان (2019)، وكمبوديا (2018)، واندونيسيا (2019)، والمغرب (2019)، وباراغواي (2015)، وبيرو (2019)، بشأن قانون حماية المستهلك.
- 13- وقد دعم الأونكتاد وضع سياسة المنافسة من المراحل الأولى. ويسوق الإطار 1 بعض الأمثلة على أنشطة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية على الصعيد الوطني، والتي تهدف إلى وضع وتعزيز أطر المنافسة في البلدان النامية.

الإطار 1

أمثلة على أنشطة الأونكتاد على الصعيد الوطني

أجرى الأونكتاد تقييماً قانونياً لقوانين المنافسة في بيلاروس استناداً إلى قانون الأونكتاد النموذجي بشأن المنافسة وإلى أفضل الممارسات الدولية بشأن قوانين وسياسات المنافسة المعتمدة في ولايات قضائية أكثر خبرة. وقدم التقييم توصيات من شأنها أن تحسن الأطر القانونية والمؤسسية في هذه الولاية القضائية.

وفي كمبوديا، عقد الأونكتاد في عام 2016 مشاورات ثنائية مع الوزارة المكلفة بصياغة قانون المنافسة الكمبودي، وذلك بالتعاون مع اللجنة اليابانية للتجارة المنصفة. ثم في عام 2018، أعدّ الأونكتاد تقريراً حلاً فيه مشروع قانون المنافسة، وعقد مشاورات مع الفريق المعني بمشروع القانون في وزارة التجارة. ومن المتوقع أن يُسن قانون المنافسة في كمبوديا في عام 2020.

المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد على نحو مستمر وشامل

في الفترة بين عامي 2015 و2016، أعدّ الأونكتاد تقريراً عن حالة سياسة المنافسة في إثيوبيا، تضمن توصيات بشأن الإجراءات والتدابير الممكنة لإزالة الحواجز التنظيمية أمام المنافسة. وقد سمح هذا التقرير بتوعية السلطات الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة بمسألة المنافسة لتحسين الأطر القانونية وتعزيز اتساق وتناسق السياسات فيما بينها. كما ساعد الأونكتاد في صياغة سلسلة من المبادئ التوجيهية والأدلة لتيسير تنفيذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك في إثيوبيا تنفيذاً أفضل. (تعلقت المبادئ التوجيهية بعمليات الاندماج وإساءة استخدام مركز الهيمنة، وتحليل السوق والتعريف بالأسواق المعنية، وتنظيم الممارسات التجارية غير العادلة؛ وحُصص دليل تحقيق للموظفين المكلفين بمعالجة القضايا). واستُكملت عملية وضع المبادئ التوجيهية والأدلة بتنظيم حلقات عمل لا لتدريب موظفي المنافسة فحسب بل أيضاً القضاة والمدعين العامين. وتهدف هذه التدابير إلى تأكيد المبادئ التوجيهية والأدلة، وتعزيز قدرات تحليل ومعالجة القضايا الملموسة، وإطلاع المسؤولين على المفاهيم الاقتصادية والقانونية التي تقوم عليها قوانين المنافسة.

وفي حالة بيرو، قدم الأونكتاد المساعدة التقنية لوضع قانون جديد لمراقبة الاندماج. وهو القانون الذي وُفق عليه في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

كما ساعد الأونكتاد باراغواي في إنشاء هيئتها المعنية بالمنافسة في عام 2015، وتعاون معها في مجال التوعية.

14- ونظم الأونكتاد عدة حلقات دراسية وحلقات عمل بشأن مواضيع محددة تستهدف خبراء المنافسة وحماية المستهلك وغيرهم من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الوزارات وممثلو قطاع الأعمال والمستهلكين والأوساط الأكاديمية. كما تشكل الدعوة إلى المنافسة أحد الأهداف الرئيسية لتلك الأنشطة. وفي هذا الصدد، نظم الأونكتاد عدة أحداث للتوعية بأهمية وضع سياسة منافسة متسقة لتعزيز زيادة النمو الاقتصادي وتحسين إنتاجية الأعمال التجارية والقدرة على المنافسة. وعلى سبيل المثال، استهدفت الأنشطة البرلمانيين والأكاديميين ومثلي القطاع الخاص في باراغواي (2015)، وكولومبيا (2015)، والفلبين (2015)، وألبانيا (2016)، وأوروغواي (2017)، وبيرو (2017، 2018، 2019)، والسلفادور (2017 و2018)، وغواتيمالا (2019). وقد لقيت المواضيع المتصلة بالاقتصاد الرقمي اهتماماً كبيراً في جميع أنحاء العالم، وتحديدًا من سلطات البلدان النامية، بسبب ما تواجهه من تحديات في الوقت الحالي. وعلى سبيل المثال، نُظمت في الأوساط الجامعية في ألبانيا (2017)، وأوروغواي (2017)، والجزائر (2019)، وتركيا (2019) حلقات دراسية حول مواضيع مثل مسألتي المنافسة وحماية المستهلك في الاقتصاد الرقمي، وحماية البيانات، والاقتصاد التشاركي.

باء- الأنشطة على الصعيد الإقليمي

15- على الصعيد الإقليمي، شملت أنشطة الأونكتاد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، ورابطة الدول المستقلة، ووسط أفريقيا، والبلقان. وساعد الأونكتاد في صياغة وتنفيذ تشريعات إقليمية بشأن المنافسة، مع الاهتمام، عند الاقتضاء، بالعلاقة بين القواعد الإقليمية والوطنية. كما نظم عدة مؤتمرات وحلقات دراسية وحلقات عمل بهدف تعزيز التنسيق والتكامل الإقليميين من خلال قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك.

1- برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية

16- كان برنامج الأونكتاد بشأن سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية (كومبال) للفترة من عام 2015 إلى عام 2018، الذي مولته أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا، أنجح برنامج على الصعيد الإقليمي⁽⁶⁾. ومن خلال برنامج كومبال، وُفّر التدريب وتبادل أفضل الممارسات وأدوات السياسة العامة لهيئات المنافسة ووكالات حماية المستهلك، وهو ما سمح لجميع البلدان المستفيدة من برنامج كومبال باعتماد وتحديث قانون المنافسة وإنشاء وكالة إنفاذ (باستثناء غواتيمالا التي هي بصدد الموافقة على قانون المنافسة). وفي مجال حماية المستهلك، عُززت شبكة الهيئات في المنطقة من خلال منتدى الأونكتاد - كومبال الدولي للمستهلكين، الذي يجمع كل هيئات حماية المستهلك في أمريكا اللاتينية سنوياً، وذلك بعيد اجتماعات المنتدى الأيبيري الأمريكي للوكالات الحكومية لحماية المستهلك. وهو يظلّ الحدث الدولي الرفيع المستوى الوحيد في هذا المجال. ولهذا المنتدى أهمية كبيرة بالنسبة للهيئات لأنه يسمح بتبادل المعارف والخبرات في التعامل مع القضايا الجمهورية التي تؤثر فيها يوميا. ويتواصل عقد المنتدى مرة في السنة بتمويل من البلدان المشاركة.

17- وخلال المرحلة الثالثة من برنامج كومبال، ركزت الأنشطة المضطلع بها على تعزيز التعاون الإقليمي فيما بين البلدان المستفيدة. ولهذا الغرض، نُظمت اجتماعات وحلقات دراسية بشأن مواضيع محددة وذات أهمية لوكالات المنافسة وحماية المستهلك. وقد شارك فيها جميع المستفيدين. وكأمر مستجد

(6) تتألف شبكة برنامج كومبال، في المرحلة الثالثة من البرنامج (برنامج كومبال الثالث) من الدول الأعضاء التالية أسماؤها: الأرجنتين وكولومبيا وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبنما وبيرو والجمهورية الدومينيكية ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس وجماعة دول الأنديز.

تنبغي الإشارة إليه، أنشئ منتدى في أمريكا اللاتينية للقضاة في كلا المجالين. ووقع الأونكتاد اتفاقاً مع أكاديمية القضاء في بيرو، في تشرين الأول/أكتوبر 2016، لتنظيم دورة سنوية بشأن قوانين المنافسة أو حماية المستهلك لفائدة القضاة من جميع بلدان برنامج كومبال. وقد نُظمت لهم دورة دراسية كل سنة. وأخيراً، وُلدت الدينامية لتعزيز العلاقات بين الوكالات، من خلال توفير منح مالية لتبادل الموظفين من مختلف هيئات الدول الأعضاء.

18- والأنشطة الرئيسية التي تميزت بأهميتها وتأثيرها، هي كما يلي:

(أ) حلقات عمل بشأن قضايا المنافسة وحماية المستهلك، بمشاركة هيئات المنافسة وحماية المستهلك من كل واحد من البلدان المستفيدة من برنامج كومبال والبالغ عددها 16 بلداً. وكان الغرض من حلقة العمل هو ضمان اتساق السياسات والإنفاذ في مجال المنافسة وحماية المستهلك بين مختلف الأعضاء وداخلها. وشملت المواضيع التي جرت تغطيتها تقنيات التحقيق، والمنافسة وحماية المستهلك في القطاعات المنظمة، والسوق الرقمية.

(ب) المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة الحرة وحماية الملكية الفكرية - مدرسة برنامج كومبال، بيرو. تنفيذ دراسة استقصائية داخلية بأن 98 في المائة من المستجوبين قيّموا هذه التجربة على أنها ممتازة وبأن مستوى المعرفة العامة بهذه القضايا لدى الوكالات (بما يشمل الموظفين المشاركين وغير المشاركين) زاد بنسبة 64 في المائة. وتُنظم مثل هذه الدورات المكثفة الرفيعة المستوى التي تدوم أسبوعاً لفائدة الموظفين المكلفين بمعالجة القضايا في الوكالات الأعضاء في برنامج كومبال، وتلبي الاحتياجات التي تحددها الوكالات في مجال القدرات. وقد أعيد تنظيمها لاحقاً لفائدة الموظفين المكلفين بمعالجة القضايا في الوكالات الوطنية ذات الصلة، وهو ما أفضى إلى تدريب ما مجموعه 2 400 مشاركاً.

(ج) اجتماعات سنوية للفريق العامل المعني بالتجارة والمنافسة بالتعاون مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي⁽⁷⁾. وهذه المنظومة هي المحفل الوحيد في العالم الذي تُناقش فيه هيئات التجارة والمنافسة القضايا التي لها تأثير خاص على كلا المجالين. وعُقدت اجتماعات في بونتانا، كاتانيا، الجمهورية الدومينيكية، في عام 2015؛ وفي مانتا، إكوادور، في عام 2016؛ وفي رواتان، هندوراس، في عام 2017؛ وفي برازيليا، في تشرين الأول/أكتوبر 2018. وقد عُقد الاجتماع الأخير، الذي ناقش فيه التفاعل بين المنافسة والابتكار، في أسونسيون، في تشرين الأول/أكتوبر 2019، بالتعاون مع اللجنة الوطنية للمنافسة في باراغواي وكلية الإدارة والقانون بجامعة زيوريخ للعلوم التطبيقية.

(د) حلقات عمل لمنتدى أمريكا اللاتينية للقضاة في مجالي المنافسة وقانون حماية المستهلك، لفائدة القضاة من جميع البلدان المستفيدة. وتمثلت آخر حلقة عمل في دورة دراسية مدتها ثلاثة أيام بشأن مراقبة الاندماجات، وعُقدت في ليما في أيار/مايو 2019، بالتعاون مع أكاديمية القضاء في بيرو والمجلس العام للقضاء في إسبانيا.

(هـ) المنتدى الدولي السنوي لحماية المستهلك، وهو المنتدى الوحيد في منطقة أمريكا اللاتينية الذي يعرض أفضل الممارسات بشأن وضع السياسات المتعلقة بفعالية الوكالات، والحملات التثقيفية،

(7) المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منظمة حكومية دولية إقليمية تضم 26 بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد أنشئت هذه المنظومة، التي يوجد مقرها في كاراكاس، في 17 تشرين الأول/أكتوبر 1975 بموجب اتفاقية بنما المنشئة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. والدول الأعضاء فيها حالياً، هي: الأرجنتين، إكوادور، أوروغواي، باراغواي، البرازيل، بربادوس، بليز، بنما، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، سورينام، شيلي، غواتيمالا، غيانا، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، كوبا، كولومبيا، المكسيك، نيكاراغوا، هايتي، هندوراس.

والآليات البديلة لتسوية المنازعات، بمشاركة ممثلين عن الوكالات الحكومية ورابطات المستهلكين والقطاع الخاص. وعقد المنتدى في كوسكو، بييرو، في تشرين الأول/أكتوبر 2015؛ وفي غواناكاست، بكوستاريكا، في أيلول/سبتمبر 2016؛ وفي مندوزا، بالأرجنتين، في عام 2017؛ وفي غوادالاخارا، بالمكسيك، في تشرين الأول/أكتوبر 2018؛ وفي سان سلفادور، في تشرين الأول/أكتوبر 2019.

19- وخلال مرحلة السنوات الثلاث هذه، نفذ برنامج كومبال 100 في المائة من أنشطته المقررة؛ وقد شملت تبادل الممارسات الجيدة وبناء توافق الآراء وبناء القدرات.

20- وبتزايد تقدير أعضاء كومبال لبرنامجهم سنة بعد سنة، وقد بات الاتجاه نحو التقارب الإقليمي بشأن سياسات المنافسة وحماية المستهلك جلياً. ويتبين ذلك من العديد من اتفاقات التعاون الثنائية ومذكرات التفاهم المبرمة بين الأعضاء؛ فعلى سبيل المثال، أبرمت 22 مذكرة تفاهم جديدة بين الدول الأعضاء في برنامج كومبال بين عامي 2015 و2017. وبالإضافة إلى ذلك، رأت الجهات المستفيدة أن البرنامج عزز الروابط بين البلدان، وأعربت عن ارتياحها لجودة ومحتوى الأنشطة المضطلع بها. وأخيراً، مثل الموقع الشبكي الذي أنشئ ليكون منبراً لتبادل المعارف وتقاسم المعلومات، رصيماً مهماً لعمل المستفيدين. وفي الجلسة الختامية السنوية للبرنامج في حزيران/يونيه 2018، وقع ممثلو الوكالات المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك إعلاناً (إعلان سانتو دومينغو) توه بالتنتائج الإيجابية للبرنامج وبالجهود المبذولة من أجل استمراره.

21- ويواصل الأونكتاد، منذ عام 2018، تطوير بعض الأنشطة القائمة بذاتها التي استفادت من التعاون التقني والدعم المالي لبعض المؤسسات العامة والخاصة.

2- منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

22- بدعم من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، وتمويل من السويد، وضع الأونكتاد البرنامج الإقليمي للتعاون التقني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي أُطلق في عام 2015، بهدف تشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي عن طريق اتباع سياسات محسنة بشأن المنافسة وحماية المستهلك في المنطقة. والبلدان المستفيدة من البرنامج هي الأردن وتونس والجزائر ودولة فلسطين ولبنان ومصر والمغرب.

23- وكان للبرنامج أربعة أهداف عامة، وهي كما يلي:

(أ) تحسين قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك باعتبارها أدوات للتكامل الاقتصادي الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

(ب) تهيئة بيئة إقليمية مواتية لتنمية القطاع الخاص من خلال قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك.

(ج) نشر مبادئ الحياد التنافسي وإذكاء الوعي بها.

(د) توسيع نطاق التركيز الإقليمي (ليشمل أصحاب المصلحة ذوي الصلة).

24- وفيما يلي إنجازات برنامج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

(أ) في الخدمات الاستشارية: صياغة قانون المنافسة لدولة فلسطين؛ وتنقيح قانون المنافسة في الجزائر.

(ب) المبادئ التوجيهية والتقارير المتعلقة بالمنافسة: مسرد للمنافسة؛ والحوكمة الرشيدة؛ واستقلالية وشفافية هيئات المنافسة؛ وهيكل وكالة المنافسة وفعاليتها؛ ومدى امتثال الأعمال التجارية لقواعد المنافسة؛ وبرامج التسهّل؛ والحياد التنافسي والمنافسة ونوع الجنس.

(ج) المبادئ التوجيهية والتقارير المتعلقة بحماية المستهلك: هيكل وكالة حماية المستهلك وفعاليتها؛ ومشاركة الأعمال التجارية في حماية المستهلك، ورابطات المستهلكين؛ ومعالجة شكاوى المستهلكين؛ وسلامة المنتجات الاستهلاكية؛ والتحقيقات في مجال التجارة الإلكترونية؛ والممارسات التجارية غير العادلة والإعلانات المضللة؛ وحماية المستهلك ونوع الجنس.

(د) إنشاء مراكز إقليمية في تونس (2016) ومصر (2018) للتدريب على قضايا المنافسة، وفي لبنان (2017) ومصر (2018) للتدريب على قضايا حماية المستهلك.

(هـ) حلقات عمل على الصعيد الوطني للتوعية فيما يتعلق بصياغة و/أو تنقيح تشريعات المنافسة وحماية المستهلك: دولة فلسطين (2016)؛ ولبنان (2016)؛ والجزائر (2017)؛ والأردن (2017).

(و) حلقات عمل على الصعيد الإقليمي بشأن كلا الموضوعين: إنفاذ قوانين المنافسة وتوفير أدوات التحقيق فيما يتعلق بالكارتلات، وإساءة استخدام المركز المهيمن، ومراقبة الاندماجات (2016)؛ ونشر الحياض التنافسي وإنجاز دراسات حالة بشأن تعريف الأسواق المعنية والقوة السوقية (2017)؛ وهيكل الوكالة وامتثال الأعمال التجارية، والمنافسة والمشتريات الحكومية (2018)؛ والتجارة الإلكترونية ومعالجة الشكاوى (2016)؛ ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك، واستخدام معايير حماية المستهلك، واختصاصات الجهات المنظمة للاتصالات السلكية واللاسلكية وللقطاع المالي فيما يتعلق بحماية المستهلك (2017)؛ وهيكل وكالة حماية المستهلك وفعاليتها، ومشاركة الأعمال التجارية، ورابطات المستهلكين (2018)؛ ومعالجة الشكاوى وحل المنازعات، والتجارة الإلكترونية، وسلامة المنتجات وإدارة المخاطر، وحماية المستهلك ونوع الجنس (2018).

(ز) زيادة مشاركة/تدخل ممثلي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في التجمعات الدولية للمنافسة: منتدى المنافسة الأوروبومتوسطي؛ واجتماعات جامعة الدول العربية بشأن المنافسة؛ ومنتدى المنافسة الأفريقي؛ واجتماعات فريق الخبراء الحكومي الدولي التابع للأمم المتحدة وحلقة عمل تدريبية مشتركة للجنة اليابانية للتجارة المنصفة لفائدة الموظفين المكلفين بمعالجة قضايا المنافسة.

(ح) مشاركة المستفيدين من هيئات المنافسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في درس القانون الدولي بشأن المنافسة والامتثال الذي نظّمته كلية الإدارة والقانون في جامعة زيورخ للعلوم التطبيقية، شهادة الدراسات المعمّقة، في جنيف، وفي مركز القاهرة للتدريب (2018).

(ط) المنصة الإلكترونية لبرنامج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تستخدم لنشر المعلومات وأفضل الممارسات بشأن المنافسة وحماية المستهلك، والنماذج التدريبية، وقواعد البيانات المتعلقة بالقرارات/الأحكام (<https://unctad.mena.org>).

(ي) نماذج تدريب المدربين على قوانين وسياسات المنافسة، وعلى مواضيع رئيسية في مجال حماية المستهلك.

(ك) أداة تعاون بين جامعات بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل التعليم والتدريب ونشر الأبحاث المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك.

25- وسمح برنامج الأونكتاد الرباعي السنوات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي استُكمل في عام 2018، باعتماد و/أو تحديث الأطر القانونية والمؤسسية للمنافسة وحماية المستهلك في البلدان المستفيدة. وبغض النظر عن الاختلافات في النماذج الوطنية ومستويات الخبرة، عزز البرنامج أيضاً التعاون بين هيئات المنافسة والوكالات المعنية بحماية المستهلك في البلدان المستفيدة، من خلال الجمع بين الخبراء والمسؤولين وممثلي المجتمع المدني (رابطات المستهلكين ومنظمات الأعمال التجارية)، وتشجيع تبادل المعلومات والاتصالات الثنائية/الإقليمية والإجراءات المنسقة.

3- برنامج رابطة أمم جنوب شرق آسيا

26- ظل الأونكتاد يعمل على نحو وثيق مع أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومع الدول الأعضاء فيها على مدى عدة سنوات، في إطار شراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، من خلال التعاون مع لجنة التجارة المنصفة في اليابان. وتبادل الأونكتاد الخبرات بشأن أفضل الممارسات الدولية المتعلقة بقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك، من خلال تيسير عقد حلقات عمل تدريبية وحلقات دراسية، ودعم المبادرات الجديدة، وتعزيز الصكوك الجديدة بمساهمات جوهرية. وفي هذا الإطار، يمكن الاستشهاد بالمركز الافتراضي لبحوث المنافسة التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والذي يحتوي على مستودع وقاعدة بيانات للمواد المتصلة بالمنافسة والباحثين، ومؤشر الرابطة لتمكين المستهلكين، والذي يقيس معارف المستهلكين ومدى تمكينهم، كأمثلة على منتجات العمل المنبثقة عن التعاون. كما تعاون الأونكتاد مع اللجنة اليابانية للتجارة المنصفة والوكالة اليابانية للتعاون الدولي في إجراء دراسة لتقييم المنافسة في أسواق ستة من المنتجات الزراعية، وإعداد تقرير دراسي لفائدة هيئة المنافسة الإندونيسية.

4- برنامج الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا

27- أُطلق البرنامج الإقليمي لوسط أفريقيا في عام 2017 بهدف تطوير وتدعيم الإطار القانوني والمؤسسي لتعزيز سياسات المنافسة وحماية المستهلك في المنطقة، لا سيما في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسان تومي وبرينسيبي⁽⁸⁾. كما سعى إلى تعزيز قدرة هيئات الرقابة لدى الجماعة على تحديث القواعد الإقليمية للمنافسة وحماية المستهلك ورصد تطبيقها، بهدف دعم الهياكل الوطنية للمنافسة التي تعزز الكفاءة الاقتصادية ومصالح المستهلك بفضل زيادة القدرات المؤسسية.

28- وخلال فترة البرنامج الممتدة لعامين (2017-2019)، صيغت تشريعات ودراسات/تقارير بشأن التحليل الاقتصادي في إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك. كما اضطلع بأنشطة تدريب وتوعية في البلدان المستفيدة الثمانية حتى تدرك المؤسسات الوطنية مدى ضرورة وضع سياسات فعالة لتيسير التنمية الاقتصادية.

29- ومن أهم إنجازات البرنامج موافقة مجلس وزراء الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في نيسان/أبريل 2019 على نصين تشريعيين جديدين بشأن المنافسة وحماية المستهلك. وفي الواقع، أفضت الموافقة على لائحة إقليمية للمنافسة وتوجيه إقليمي لحماية المستهلك إلى أطر قانونية إقليمية حديثة في كلا المجالين تساعد المؤسسات الإقليمية والوطنية على تنفيذ السياسات بنجاح أكبر. كما أقر البرلمان الوطني في عام 2018 قانوناً جديداً للمنافسة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي ليست عضواً في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

30- وسيساهم التنفيذ الفعال لهذه الأطر القانونية في تحسين بيئة الأعمال التجارية في وسط أفريقيا، وبالتالي في بناء اقتصاد تنافسي دون إقليمي يتكامل مع بقية العالم بشكل جيد.

5- منتدى صوفيا للمنافسة

31- يساعد الأونكتاد هيئات البلقان المعنية بالمنافسة على اعتماد وإنفاذ قوانين المنافسة من خلال منتدى صوفيا للمنافسة الذي أنشئ في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 كمبادرة مشتركة بين الأونكتاد ولجنة

(8) جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون.

حماية المنافسة في بلغاريا. وقد لعب المنتدى دوراً كمنبر للمساعدة التقنية وتبادل الخبرات والمشاورات في مجال سياسات المنافسة والإنفاذ فيما بين هيئات المنافسة في البلقان. وعُقد منتدى صوفيا للمنافسة أربع مرات بين عامي 2015 و2018، وتناول مجموعة متنوعة من قضايا المنافسة⁽⁹⁾. والبلدان المستفيدة ملتزمة بتعزيز التعاون فيما بينها والمساهمة في الأنشطة والمبادرات التي يضطلع بها المنتدى⁽¹⁰⁾.

6- أنشطة رابطة الدول المستقلة

32- بالإضافة إلى التقييم القانوني لبيلاروس (المذكور في الفرع 3-1 أعلاه)، أجرى الأونكتاد تقييماً لقانون المنافسة في الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية في عام 2019، نزولاً عند طلب وزير اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية المكلف بالمنافسة والتنظيم. وتضمن هذا التقييم أيضاً توصيات من شأنها تحسين إنفاذ قانون اللجنة المتعلق بالمنافسة.

رابعاً- استعراضات النظراء الطوعية بين عامي 2015 و2020

33- أطلق الأونكتاد استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة في عام 2005 خلال مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية؛ وسيصادف عام 2020 السنة الخامسة عشرة لإجراء هذه الاستعراضات. وتجدر الإشارة إلى أنه قُدّم خلال مؤتمر الأمم المتحدة الاستعراضي السابع تقريران (واحد خارجي وآخر داخلي) يتضمنان توصيات تهدف إلى تحسين عملية إجراء استعراضات النظراء. وتهدف التوصيات بوجه خاص إلى تحسين التنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى (مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) وتعزيز مرحلة تنفيذ التوصيات المقدمة إلى البلدان المستعرضة⁽¹¹⁾.

34- وكذلك، أفضت موافقة الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر 2015 على المبادئ التوجيهية المنقحة للأمم المتحدة بشأن حماية المستهلك، إلى إجراء الأونكتاد استعراضات نظراء لقوانين وسياسات حماية المستهلك؛ والأونكتاد هو الكيان الدولي الوحيد الذي يقوم بهذه العمليات⁽¹²⁾.

35- ومنذ عام 2015، أُجريت ثلاثة استعراضات نظراء طوعية لقوانين وسياسات المنافسة، وذلك في: أوروغواي (2016)، والأرجنتين (2017)، وبوتسوانا (2018). وأجري أول استعراض نظراء طوعي لقانون وسياسة حماية المستهلك في المغرب في عام 2018، ثم تلاه آخر في إندونيسيا في عام 2019. وفي عام 2020، ستجرى خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية استعراضات نظراء طوعية لقانون وسياسة المنافسة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا

(9) العقوبات في قضايا المنافسة وسياسة التساهل (7 تشرين الثاني/نوفمبر 2015)، وسبل الانتصاف والالتزامات (8 حزيران/يونيه 2016)، واستغلال مركز الهيمنة للمغالاة في الأسعار في مجال الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية (9 تشرين الثاني/نوفمبر 2016)، وتبادل المعلومات بين المنافسين (10 تشرين الأول/أكتوبر 2017).

(10) ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجورجيا، والجزل الأسود، شمال مقدونيا، وصربيا، وكوسوفو (المنطقة الإدارية للأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن 1244(1999)).

(11) UNCTAD, 2015, *External Evaluation of UNCTAD Peer Reviews on Competition Policy* (United Nations publication, New York and Geneva).

(12) الوثيقة A/RES/70/186؛ انظر أيضاً <http://unctad.org/en/Pages/DITC/CompetitionLaw/UN-Guidelines-on-Consumer-Protection.aspx>

وقانون وسياسات حماية المستهلكين في بيرو. ومن المهم الإشارة إلى أنها المرة الثانية التي سيستعرض فيها قانون وسياسة المنافسة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في هذا الإطار (أجري الاستعراض السابق في عام 2007). والهدف من استعراض النظراء الثاني هذا هو تحليل نتائج التوصيات المقدمة في التقرير السابق، وتحديثها حيثما كان ذلك مناسباً.

36- وتجدر الإشارة إلى أن الأونكتاد ينظم أيضاً حلقات عمل تدريبية وحلقات دراسية كمتابعة لاستعراضات النظراء الطوعية، وذلك في إطار مشاريع التعاون التقني ذات الصلة المنبثقة عنها. ويوضح الإطار 2 العمل الذي اضطلع به الأونكتاد لتشجيع تنفيذ التوصيات المقدمة في استعراضات النظراء، مع التركيز على مثالي ألبانيا وزمبابوي.

الإطار 2

أمثلة على أنشطة متابعة الأونكتاد لاستعراضات النظراء الطوعية

بعد إجراء استعراض النظراء الطوعي في ألبانيا في عام 2015، الذي أوصى باعتماد سياسة أكثر فعالية في مجال المنافسة، نظّم الأونكتاد حلقة دراسية للدعوة خاصة بالبرلمانيين ودورات تدريبية خاصة بالقضاة والمكلفين بمعالجة القضايا. ومن أجل تنفيذ التوصية، كان من الضروري تعزيز الثقافة والوعي في مجال المنافسة في ألبانيا، إذ أوصى بإدخال تعديلات على قانون المنافسة الألباني وزيادة التعاون مع منظمي القطاعات⁽¹³⁾.

وفي أعقاب استعراض النظراء الثلاثي لقوانين وسياسات المنافسة في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي في عام 2012، نظّم الأونكتاد أنشطة للمساعدة في تنفيذ توصيات استعراض النظراء في زمبابوي، بتمويل من الاتحاد الأوروبي. وشملت الأنشطة تنظيم العديد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل في مجال الدعوة لفائدة البرلمانيين ومنظمي القطاعات والقضاة وممثلي قطاع الأعمال التجارية والمحامين والأكاديميين خلال عامي 2015 و2016، من أجل التوعية بفوائد المنافسة وفهمها، بما ييسّر اعتماد برلمان زمبابوي قانون وسياسة جديدين بشأن المنافسة. ومن الأمثلة الأخرى عن الأنشطة المضطلع بها، وضع مجموعة أدوات لتقييم المنافسة يستخدمها منظمو القطاعات، ونظام لتقديم الشكاوى على الإنترنت لتيسير وصول أصحاب الشكاوى، وبرنامج لدراسة قانون المنافسة لفائدة كلية الحقوق بجامعة زمبابوي. وسمحت هذه الأنشطة بالنظر في قضايا المنافسة في إطار سياسة الاقتصاد الكلي الشاملة لحكومة زمبابوي.

ألف - استعراضات النظراء في مجال قوانين وسياسات المنافسة

37- أوروغواي (2016)⁽¹⁴⁾. تضمّن تقرير استعراض النظراء الطوعي عدة توصيات بشأن الإصلاح القانوني والمؤسسي، ولا سيما استعراض نطاق قانون المنافسة لتوسيعه، وتعديل الأحكام المتعلقة بالممارسات المانعة للمنافسة وعمليات الاندماج، والتميز الواضح بين الاتفاقات الأفقية والعمودية. وفيما يتعلق بعمليات الاندماج، اقترحت مراجعة عتبات الإخطار من أجل تعزيز استخدام الموارد المتاحة استخداماً ناجحاً. وأوصى التقرير أيضاً بأن تطوّر اللجنة المعنية بتعزيز المنافسة والدفاع عنها المهارات الضرورية لمعالجة القضايا، ولا سيما قدرات الإنفاذ في مجال الممارسات المانعة للمنافسة وعمليات الاندماج. وثمة حاجة إلى مزيد من الحرية والاستقلالية في الجوانب المتصلة بالميزانية وصنع القرار، بما في ذلك بحث الطعون من قبل الحكومة. وأوصى التقرير أيضاً بأن تحسّن اللجنة قدراتها على إدارة المعارف في مجال تبادل المعلومات المتصلة بالقضايا وسجلات أنشطة الموظفين، وذلك ضمن جملة أمور أخرى.

(13) الوثيقة TD/B/C.I/CLP/43.

(14) الوثيقة TD/B/C.I/CLP/41.

38- وفي أيار/مايو 2017، أرسلت بعثة إلى مونتيبيديو لتقديم نتائج استعراض النظراء إلى السلطات والقطاع الخاص. والتقى وفد الأونكتاد، على وجه الخصوص، باللجنة الاقتصادية البرلمانية ووزير الاقتصاد وغرفة التجارة ورابطات الأعمال التجارية. ويجري حالياً إعداد مشروع قانون ينص على إدخال تعديلات مهمة، بناء على توصيات الأونكتاد.

39- الأرجنتين (2017)⁽¹⁵⁾. تضمن التقرير عدة توصيات لإجراء إصلاحات قانونية ومؤسسية، بما في ذلك ما يلي: الحد من الضغط السياسي على إنفاذ قانون المنافسة؛ وزيادة ميزانية هيئة المنافسة؛ وإنشاء محكمة للدفاع عن المنافسة؛ وتعزيز إطلاق أنشطة مكافحة الكارتلات؛ وتعزيز نجاعة التحقيقات؛ ومراجعة ترتيبات الإخطار الحالية؛ ومواصلة جهود الدعوة؛ وتوسيع وظائف هيئة المنافسة في القطاعات المنظمة؛ وزيادة عتبات الإخطار بعمليات التركيز؛ وتنظيم آثار تعليق الإخطار؛ وتقليص المدد الزمنية لتجهيز الحالات؛ وتنفيذ برنامج تساهل؛ وتشجيع تطبيق قانون المنافسة من قبل القطاع الخاص.

40- وفي عام 2018، وافق برلمان الأرجنتين على إدخال إصلاحات كبيرة على قانون المنافسة، شمل معالجة جزء كبير من التوصيات التي قدمها الأونكتاد⁽¹⁶⁾.

41- بوتسوانا (2018)⁽¹⁷⁾. شاركت وزيرة الاستثمار والتجارة والصناعة في بوتسوانا في دورة فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة لعام 2018 التي نظرت في استعراض النظراء الطوعي للبلد، وأقرت بأهمية سياسة المنافسة. وأشارت الوزيرة إلى ترحيب بوتسوانا بتوصيات استعراض النظراء، واعترفت بأن سياسة المنافسة تشكل عاملاً محفزاً للتنمية الاقتصادية، يؤثر تأثيراً مباشراً على نمو الاقتصاد، وبأن فتح الأسواق وتحرير الاقتصاد يندرجان ضمن الاستراتيجيات الرئيسية للبلد، بوصفه دولة نامية، لتحقيق النمو المستدام.

42- وقد أسهم استعراض النظراء الطوعي في إصلاح تشريعات بوتسوانا، مما أدى إلى توسيع نطاق ولاية هيئة المنافسة ليشمل حماية المستهلك بموجب قانون جديد سنّ في عام 2018. وقد عالج القانون الجديد بالفعل بعض توصيات استعراض النظراء التي استندت إلى القانون السابق⁽¹⁸⁾.

43- واستخدم الأونكتاد استنتاجات تقرير استعراض النظراء الخاص ببوتسوانا وتوصياته السياساتية لتصميم مشروع مخصّص للمساعدة التقنية يهدف إلى تعزيز فعالية إنفاذ قانون المنافسة في البلد. وقد دُعي الشركاء الإنمائيون والمناخون إلى دعم المشروع.

باء- استعراضات النظراء في مجال قوانين وسياسات حماية المستهلك

44- المغرب (2018)⁽¹⁹⁾. أُجري أول استعراض نظراء طوعي من نوعه في هذا المجال في الدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلكين.

(15) الوثيقة TD/B/C.I/CLP/46.

(16) القانون رقم 27442 المنشور في النشرة الرسمية الصادرة في 15 أيار/مايو 2018، رقم 33870، الصفحة 3.

(17) UNCTAD, 2018, *Voluntary Peer Review of Competition Law and Policy: Botswana* (United Nations publication, New York and Geneva).

(18) بوتسوانا، الجريدة الرسمية الحكومية، المجلد 56، العدد 24، 20 نيسان/أبريل 2018، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.competitionauthority.co.bw/sites/default/files/Competition%20Act%202018.pdf>

(19) الوثيقة TD/B/C.I/CPLP/13.

45- وفي تقرير استعراض النظراء الطوعي، حدّد الأونكتاد الإطار القانوني والمؤسسي لحماية المستهلك في المغرب، وهو بلد له تقاليد عريقة في حماية المستهلك على مدى تاريخه؛ وهكذا، فإن إطاره الحالي راسخ تماماً ومفعل كلياً.

46- وتمثل الهدف من عدة توصيات في تحسين وتحديث إطاره القانوني والمؤسسي، وهي كما يلي: إصدار مبادئ لمواجهة الممارسات التجارية غير العادلة؛ وتعميق مستوى حماية المستهلك في التجارة الإلكترونية والخدمات المالية، وتحسين الوصول إلى العدالة، من خلال تعزيز تسوية المنازعات والإنصاف. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح التقرير اعتبار مديرية حماية المستهلك ومراقبة السوق والجودة جهة التنسيق لدى الهيئات المعنية بحماية المستهلك، وتعزيز صلاحيتها في مجال الإنفاذ وقدراتها وصورتها العامة. ويتعين على المديرية بناء قدراتها ومواصلة المشاركة في التجمعات والشبكات الدولية للاستفادة من تبادل الخبرات ومواصلة دعم قيام جماعات مستهلكين مستقلة.

47- وعرضت أمانة الأونكتاد مشروعاً مكيفاً للمساعدة التقنية من أجل تنفيذ توصيات استعراض النظراء، ودعت الهيئات الأخرى والشركاء الآخرين في مجال التنمية إلى مساعدة المغرب على تحسين السياسات والنهوض بقدرات الإنفاذ وتطوير ثقافة حماية المستهلك. ونتيجة لذلك، أعربت اثنتان من الدول الأعضاء عن رغبتهما في إجراء استعراض نظراء طوعي.

48- **إندونيسيا (2019)**⁽²⁰⁾. قُدّم استعراض النظراء الطوعي الثاني في مجال قوانين وسياسات حماية المستهلك في الدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلكين. ولإندونيسيا باع طويل في مجال حماية المستهلك مقارنة بسائر البلدان؛ حيث أنشئت أول رابطة للمستهلكين في عام 1973 وصدر القانون العام لحماية المستهلك في عام 1999. ويستند تنفيذ الإجراءات المتعلقة بحماية المستهلك في إندونيسيا إلى منظومة متشعبة تضم هيئات عديدة، بما في ذلك عدد من الوزارات القطاعية، والوكالات المتخصصة، وهيئات تنظيم القطاعات، إلى جانب كيانات خاضعة للحكومة المحلية.

49- وحدّد التقرير التحديات الرئيسية، لا سيما تلك الناجمة عن تشرذم إجراءات الإنفاذ على الصعيد القطاعي، مع تفاوتها في درجة الفعالية، واقترح عدة توصيات. وهي تتراوح بين إضافة أحكام قطاعية إلى نطاق تطبيق القانون رقم 8 بشأن حماية المستهلك، وتعزيز ولاية الوكالة الوطنية لحماية المستهلك وهيئات تسوية المنازعات وتوسيع نطاقها من أجل معالجة شكاوى المستهلكين بفعالية أكبر على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

50- ويهدف الأونكتاد إلى نشر توصيات استعراض النظراء في عام 2021، من خلال جمع أصحاب المصلحة الرئيسيين في البلد.

خامساً- استراتيجية الأونكتاد الجديدة بشأن بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال المنافسة وحماية المستهلك للسنوات الخمس المقبلة

51- استعرض الفصلان الثالث والرابع أعلاه أنشطة المساعدة التقنية التي اضطلع بها الأونكتاد خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2020، وسلطا الضوء على تأثير هذه الأنشطة على قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك في الولايات القضائية التي استفادت من المساعدة.

UNCTAD, 2019, *Voluntary Peer Review of Competition Law and Policy: Indonesia* (United Nations publication, Geneva) (20)

52- ويستند التعاون التقني للأونكتاد إلى المحاور التي توجّه الأنشطة المضطّعة بما في البلدان المستفيدة: فهو يتوقف على الطلب والملكية القطرية؛ وعلى مبدأ الشفافية والنجاعة والفعالية والمساءلة والتنفيذ المتوازن جغرافياً⁽²¹⁾.

53- وتضع شراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعال المتفق عليها دولياً مجموعة مبادئ مشتركة تستهدف جميع الفاعلين الإنمائيين الذين يعتبرون ضروريين لإضفاء الفعالية على التعاون الإنمائي، وهي⁽²²⁾:

(أ) ملكية البلدان النامية للأولويات الإنمائية: ينبغي للبلدان أن تحدّد نموذج التنمية الذي تريد تنفيذه.

(ب) التركيز على النتائج: ينبغي أن يكون الأثر المستدام هو القوة الدافعة وراء الاستثمارات والجهود المبذولة في مجال وضع سياسات التنمية.

(ج) الشراكات من أجل التنمية: تتوقف التنمية على مشاركة جميع الجهات الفاعلة، وتقر بتنوع وظائفها وتكاملها.

(د) الشفافية والمسؤولية المشتركة: يجب أن يتسم التعاون الإنمائي بالشفافية وأن يكون موضع مساءلة جميع المواطنين.

54- ويقر الأونكتاد بأهمية اتباع هذه المبادئ المشتركة عند تنفيذ مشاريع التعاون التقني لضمان تحقيق نتائج إيجابية.

55- وينبغي أن تكون أنشطة المساعدة التقنية الفعالة والناجعة مكيفة وأن تستند إلى احتياجات المستفيدين. وعلى الصعيد الوطني، صُمّمت الأنشطة لكل بلد على حدة وفقاً لحالة ومستوى تطور قوانينه وسياساته في مجالي المنافسة أو حماية المستهلك، في حين وقّرت الأنشطة على الصعيد الإقليمي برامج متماسكة للبلدان الأعضاء التي عادة ما تكون لها أطر قانونية مماثلة ومصالح مشتركة وعلاقات وثيقة فيما بينها.

56- وفي هذا الصدد، أجرى الأونكتاد دراسة لاستقصاء هيئات المنافسة وحماية المستهلك في الدول الأعضاء في عام 2019، من أجل تحديد الشواغل والاحتياجات والأولويات التي ينبغي أن تركز عليها أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد في مجالي المنافسة وحماية المستهلك على حد سواء⁽²³⁾. وأشارت الردود الواردة من الدول الأعضاء إلى أن تكنولوجيات المعلومات الجديدة تشكل تحدياً كبيراً لهيئات المنافسة وحماية المستهلك، لا سيما في البلدان النامية.

57- وبشكل أدق، أشارت الدول الأعضاء إلى المسائل الرقمية في مجال المنافسة، مثل الكيفية التي يمكن أن تتعامل بها قواعد المنافسة مع حماية البيانات والتجارة الإلكترونية. كما أُنبذ الاهتمام بالمسائل المتصلة بالمنافسة في مجال التكنولوجيا المالية والتكنولوجيا الجديدة للكتل المتسلسلة. وفيما يتعلق بمجال حماية المستهلك، جرى التشديد على الشواغل المرتبطة بآثار الاقتصاد الرقمي على الأسواق، وكذلك على التعاون الدولي بين هيئات حماية المستهلك.

(21) انظر: https://unctad.org/en/Pages/TC/TC_Mandates.aspx

(22) الوثيقة الختامية للمنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة (2011)؛ انظر

https://www.undp.org/content/dam/uspdc/docs/OUTCOME_DOCUMENT_-_FINAL_EN.pdf

(23) الوثيقة TD/B/C.I/CPLP/19

58- وينبثق عن الدراسة الاستقصائية مؤشر مهم آخر هو أن هيئات المنافسة وحماية المستهلك رأَت بالإجماع تقريباً أنه ينبغي للأونكتاد مواصلة أنشطته ودعمه، والمضي في تطوير نهج متعدد أصحاب المصلحة، بما يعزز الدعوة للمنافسة وحماية المستهلك في صفوف مجموعة واسعة من ممثلي المنظمين القطاعيين والقضاة والقطاع الخاص والأكاديميين. والواقع أن أهمية أنشطة الدعوة التي تستهدف مجموعة متنوعة من مختلف أصحاب المصلحة تحظى حتى الآن بدعم العديد من المتلقين. ومن المهم أيضاً أن ترتبط الأنشطة المضطلع بها بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة⁽²⁴⁾.

59- ومع مراعاة جميع العوامل المذكورة أعلاه، ستركز المساعدة التقنية التي سيقدمها الأونكتاد خلال السنوات الخمس القادمة في مجالي المنافسة وحماية المستهلك على المجالات المبينة أدناه.

ألف- التفاعل بين سياسات المنافسة وحماية المستهلك وحماية البيانات في الاقتصاد الرقمي

60- لا بد أن تتسم الأسواق بالنجاعة لكي ينجح تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. والمنافسة وحماية المستهلك تخصصان يؤثران مباشرة في رفاه المستهلك ويؤديان دوراً مباشراً ومهماً في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والحد من الفقر.

61- فالمنافسة تحفز الابتكار والإنتاجية والقدرة على المنافسة، وتسهم من ثم في تهيئة بيئة حيوية للأعمال التجارية. وتتيح المنافسة فرصاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتزِيل الحواجز التي تحمي الاحتكارات الراسخة، وتحد من استئراء الفساد. وهكذا، تزيد المنافسة من جاذبية البلد كموقع للأعمال التجارية، فتجلب الاستثمار الوطني والأجنبي وتولد النمو الاقتصادي والعمالة. وتعود المنافسة أيضاً بفوائد على المستهلك من خلال خفض الأسعار وتحسين الجودة والخدمات وزيادة الخيارات. وبالتالي، تزيد المنافسة من رفاه المستهلكين.

62- وحماية المستهلك تعود بالفائدة على المستهلكين كافة بضمان حقهم في الحصول على ما يلي: منتجات غير خطيرة؛ ومعلومات وافية تسمح لهم باعتماد خيارات مستنيرة وفقاً لرغبات كل منهم واحتياجاته؛ وسبل تسوية وانتصاف فعالة. والمستهلكون الذين يعرفون حقوقهم ويطالبون بها تتعزز قدراتهم وقتماً تنتهك حقوقهم. ويجسّن ذلك في رفاههم تحسناً مباشراً. كما يسهم في تكافؤ فرص الأعمال التجارية الخاضعة لمجموعة معايير موحدة ورفيعة المستوى، ويشجع من ثم على المنافسة.

63- ولذلك فإن المستهلكين والأعمال التجارية هم المستفيدون النهائيون من السياستين، وهو ما يؤكد ضرورة تكامل إجراءات تصميمهما وتطبيقهما. ويعمل الأونكتاد في كلا المجالين، وبالتالي يملك رؤية عالمية واسعة ل نطاق التطبيق المنسق لكلا السياستين ولآثاره الممكنة. وعلى المستوى المؤسسي، ثمة اتجاه متزايد نحو إضفاء طابع مركزي على إنفاذ القانون في كلا المجالين، وإن كان من الصعب أن يشكل ذلك قاعدة عامة في الوقت الحالي.

64- ومن المهم بالنسبة للأونكتاد المضي في تعزيز أوجه التآزر بين السياستين من أجل تهيئة بيئة تجارية تنافسية تعود بالفائدة على المستهلكين والأعمال التجارية على حد سواء. والنمو السريع للتجارة الإلكترونية ووضع نماذج أعمال تجارية جديدة تديرها منصات رقمية كبرى أحدثت تغييرات كبيرة في هيكل السوق، وأثرت بشكل سريع في الأنماط الاستهلاكية. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى اعتماد نماذج الأعمال التجارية الجديدة هذه على البيانات، ثمة حاجة ماسة إلى مراعاة جميع الجوانب ذات الصلة، بما في ذلك المنافسة وحماية المستهلك وحماية البيانات عند وضع السياسات وتصميم التدابير من أجل اقتصاد رقمي شامل وتنافسي.

65- وقد يساعد الأونكتاد البلدان في وضع السياسات والأطر القانونية المناسبة، بما يتيح لها الاستفادة من الاقتصاد الرقمي والتصدي بفعالية لما يعترضها من تحديات. كما قد ييسر الأونكتاد تبادل أفضل الممارسات الدولية بين الدول الأعضاء فيه في مجالي المنافسة وحماية المستهلك.

باء- تركيز أقوى على الدعوة: كيف يمكن للسلطات أن تتعامل مع مختلف أصحاب المصلحة (المنظمون، القضاة، القطاع الخاص، الرأي العام)

66- تتمثل إحدى وظائف هيئات المنافسة ووكالات حماية المستهلك التي ما فتئت تتطور في السنوات الأخيرة في الدعوة للمنافسة وحماية المستهلك أو تعزيزها. وتقع على عاتق هذه الهيئات مسؤولية توعية السياسيين والهيئات الحكومية والقضاء ورجال الأعمال والمواطنين عموماً بفضائل المنافسة وحماية المستهلك.

67- والهدف من الدعوة يكمن في توفير مناخ وثقافة تنطويان على قبول عام للمنافسة وحماية المستهلك بوصفهما أداتين قيمتين وأساسيتين لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للبلدان. وهكذا، يجب على السلطات أن تضع تخطيطاً داخلياً مناسباً بحيث يُضطلع بهذا النشاط بأنجع طريقة ممكنة لتحقيق نتائج إيجابية.

68- وقد أعدّ الأونكتاد وثائق في هذا الصدد ونظّم حلقات عمل في بلدان ومناطق مختلفة، كما هو الحال على سبيل المثال في معهد كومبال في بيرو في عام 2016، من أجل الترويج لهذا النشاط⁽²⁵⁾.

جيم- تحديد الأولويات: كيف ينبغي للهيئات الفتية ذات الموارد المحدودة أن تعطي الأولوية لاستراتيجية عملها، حسب مستوى التنمية

69- النجاعة هي إحدى القيم التي يجب أن تسود في كل منظمة. وكثيراً ما يلاحظ في أداء هيئات المنافسة وحماية المستهلك في البلدان النامية، وجود عنصرين اثنين هما انعدام الخبرة ونقص الموارد البشرية والمالية. ويجب أخذ هذه التحديات في الاعتبار عند وضع استراتيجية العمل لكي يجرى تخصيص الموارد الشحيحة واستخدامها على أفضل وجه ممكن.

70- وهكذا، فإنه من الضروري أن تستند أطر المنافسة أو حماية المستهلك، بما في ذلك الهياكل المؤسسية والأحكام القانونية، إلى ظروف كل ولاية قضائية من حيث الاستقلالية والاختصاصات الموكلة إليها والموارد المتاحة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تحدد، في عمل الهيئات الجديدة أو المصلحة، الأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها على سبيل الأولوية لتحقيق أهداف فعالة من أجل تحسين أداء الأسواق.

71- ويقترح الأونكتاد العمل في هذا المجال لتقديم مساعدته التقنية إلى البلدان التي ترغب في ترسيخ هيئة منافسة منشأة حديثاً أو إلى تلك التي ترغب في تحسين الهيكل الداخلي لهيئاتها حتى تكون أكثر نجاعة في تنفيذ قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك.

(25) انظر <https://unctadcompal.org/3569-2/>.

دال- التعاون الدولي، ولا سيما مراعاة دور الأونكتاد في وضع السياسات والإجراءات التوجيهية لتنفيذ تدابير دولية في إطار الفرع "او" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية

72- أصبحت التصرفات وعمليات الدمج المانعة للمنافسة عابرة للحدود أكثر فأكثر مع التقدم الحالي للعملة والرقمنة في الاقتصاد. وهذا يقتضي تعزيز التعاون بين هيئات المنافسة في مجال إنفاذ القانون. غير أن التعاون الدولي لا يزال محدوداً. واستجابة للظروف، أعدت هيئات المنافسة في الدول الأعضاء في الأونكتاد وثيقة بعنوان "السياسات والإجراءات التوجيهية لتنفيذ تدابير دولية في إطار الفرع "او" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية" كأداة لتعزيز التعاون الدولي في مجال التحقيق في قضايا المنافسة عبر الحدود، وذلك استناداً إلى مناقشات امتدت لسنتين وركزت على التحديات التي تواجهها بوجه خاص هيئات المنافسة الفتية والصغيرة في البلدان النامية⁽²⁶⁾. وقد أقر ممثلو الدول الأعضاء السياسات والإجراءات التوجيهية في الدورة الثامنة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، التي عقدت في تموز/يوليه 2019. ومن المتوقع أن يُنظر في اعتمادها في المؤتمر الاستعراضي الثامن⁽²⁷⁾.

73- وفي الوقت نفسه، طلبت الدول الأعضاء أيضاً إلى أمانة الأونكتاد أن تنشر السياسات والإجراءات التوجيهية في جميع المناطق، لا سيما في صفوف الأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية، خلال السنة التحضيرية التي تسبق المؤتمر الاستعراضي الثامن. وهو ما قامت به أمانة الأونكتاد على نحو استباقي كي تكون السياسات والإجراءات التوجيهية معروفة ومعترفاً بها على نطاق واسع بين الدول الأعضاء، بما يشمل الأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية. ولكن الأهم من ذلك هو أنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تتبع السياسات والإجراءات التوجيهية وأن تستخدمها في القضايا الملموسة بعد اعتمادها.

74- والواقع أن السياسات والإجراءات التوجيهية تحدد دور الأونكتاد في تيسير التعاون في قضايا المنافسة وتحسين مستواه، ولا سيما عن طريق مساعدة هيئات المنافسة العاملة في البلدان النامية والراغبة في طلب تعاون هيئات منافسة أخرى (ذات خبرة). وبذلك يمكن للأونكتاد أن يساعد في وضع أحكام تتعلق بالسرية ويعزز الثقة المتبادلة بين هيئات المنافسة⁽²⁸⁾ ويوفر معلومات متاحة للجمهور، بما في ذلك نتائج العمل المجمع من المنظمات الدولية والمتعددة الأطراف وذات الصلة بالتعاون⁽²⁹⁾، وأن يقدم دعماً محدداً عند الطلب⁽³⁰⁾.

75- ولذلك، فإن الأونكتاد سيركز في أنشطته المتعلقة بالمساعدة التقنية خلال السنوات الخمس المقبلة على مجالات من بينها السياسات والإجراءات التوجيهية؛ وعلى وجه التحديد، سيواصل الأونكتاد نشر السياسات والإجراءات التوجيهية، وضمان فهم هيئات المنافسة، ولا سيما تلك الموجودة في البلدان النامية، كيفية استخدام السياسات والإجراءات التوجيهية في القضايا الملموسة، وعرض الفوائد العملية لهذه السياسات والإجراءات. وسيساعد الأونكتاد أيضاً على وضع أحكام تتعلق بالسرية، عند الطلب، وسيعزيز الثقة المتبادلة بين هيئات المنافسة، وهي شروط أساسية لنجاح التعاون في قضايا المنافسة عبر الحدود.

(26) انظر الوثيقة TD/B/C.I/CLP/55/Add.1 والوثيقة TD/B/C.I/CLP/55.

(27) انظر الوثيقة TD/B/C.I/CLP/55، الفصل الأول.

(28) الوثيقة TD/B/C.I/CLP/55/Add.1، الفقرة 24.

(29) المرجع نفسه، الفقرتان 25 و27.

(30) المرجع نفسه، الفقرة 28.

76- وبات التعاون الدولي في مجال حماية المستهلكين يزداد أهمية كذلك، وسيكون محور تركيز أنشطة المساعدة التقنية التي سيضطلع بها الأونكتاد مستقبلاً. ويناقش فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك منذ عام 2017 التعاون عبر الحدود بين هيئات حماية المستهلك في مجال الإنفاذ. وتجري مناقشة مقترحات التوصيات بشأن التعاون عبر الحدود في مجال الإنفاذ، وستقدم إلى المؤتمر الاستعراضي الثامن للنظر فيها واعتمادها. وهكذا، يتوقع الأونكتاد أن تُكرّس أنشطة المساعدة التقنية لهذا الموضوع في السنوات المقبلة.

سادساً- مواضيع ستناقش في اجتماع المائدة المستديرة بشأن بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال المنافسة وحماية المستهلك

77- المساعدة التقنية دعامة مهمة من دعائم عمل الأونكتاد. وفي الواقع، يعتبر العمل الذي اضطلع به ضرورياً للبلدان النامية نظراً لطابعه المتنوع ولأهداف السياسات الرامية إلى الحفاظ على الأسواق التنافسية وتجنب قيام الشركات التي تملك قوة سوقية (مشتركة أو منفردة) بتصرفات مسيئة.

78- ويتمثل هدف الأونكتاد والتزامه في تقديم أفضل أشكال التعاون التقني إلى البلدان التي تطلبه، وتكييف هذه المساعدة مع الاحتياجات والظروف المحددة لكل واحد منها.

79- واستناداً إلى الخبرة المكتسبة وإلى تطور الأسواق والاقتصادات، يقترح الأونكتاد العمل في مجالات معينة كي يكون لها تأثير أكبر في تنفيذ التدابير والسياسات التي تساعد البلدان النامية على منع وقوع المشاكل التي عاجلتها بالفعل أكثر الاقتصادات تقدماً وستتأثر بها لا محالة الاقتصادات الأضعف مستقبلاً.

80- ولا بد من مساعدة البلدان على تجنب الآثار المتوقعة من التغييرات، ولا سيما التغييرات المعرّقة، والاستعداد لها، مع مراعاة التدابير التي نُجحت في البلدان المتقدمة.

81- وفي اجتماع المائدة المستديرة، سيكون من المستصوب أن يقدم أعضاء أفرقة المناقشة رؤيتهم لما ينبغي أن تكون عليه المساعدة التقنية، وللمواضيع والجهات المتلقية التي ينبغي أن يركز عليها الأونكتاد، وللحيفية التي يمكن أن تنفذ بها الأنشطة تنفيذاً أفضل. وفي هذا الصدد، لا بد من التأكيد على أن الأونكتاد يعمل في شراكة مع المنظمات والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية للجمع بين المعارف والدعم التقني والمالي كي يُضطلع بهذه الأنشطة بأجمع طريقة ممكنة وتفضي إلى نتائج ملموسة.